

١١/٧/٧

## سلم تصحيح مبادئ علم الاقتصاد - سنة أولى ٢٠١١ فصل ثاني

ج ١- تعريف علم الاقتصاد :

- عرفه الاقتصادي البريطاني ادم سميث - هو علم تشكل الثروة .
- عرفه الاقتصادي البريطاني دافيد ريكاردو - هو علم توزيع الثروة .
- عرفه الاقتصادي والفيلسوف أنجلس - هو علم يدرس قوانين الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك
- عرفه الاقتصادي محمد باقر الصدر : هو العلم الذي يتناول مسيرة الحياة الاقتصادية وإحداثها وظواهرها ليربطها بالأسباب والعوامل التي تتحكم بها .
- عرفه الاقتصادي كارل ماركس : هو علم تطور علاقات الإنتاج الاجتماعية - الاقتصادية ، علم يدرس قوانين إنتاج وتبادل الخبرات المادية وتوزيعها .

ج ٢- الأسس العلمية الفكرية للنظام الاقتصادي الرأسمالي الحر .

١- الحرية الفردية وعدم التدخل الحكومي : أي ترك الأفراد أحراراً في عمليات الإنتاج والاستثمار والتوزيع .

٢- نظرية التوافق الاجتماعي : أي هناك مصالح للفرد في الأرباح والمنافع وبرأيهم انه مجموع المصالح الفردية تساوي مصلحة المجتمع ككل أي هناك توافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع .

٣- الرشد الاقتصادي : أن يستخدم الإنسان عقله ورشده عند قدرته على الاستثمار في أي قطاع إنتاجي .

٤- السوق والياته : السوق ملتقى للسلع ، ورؤوس الأموال والأيدي العاملة ، وللسوق قوى تؤثر في الحياة الاقتصادية بصورة عامه : يقوم السوق على العرض والطلب ، في السوق تاكد أسعار السلع وعناصر الإنتاج المختلفة .

٥- الربح وحوافزه : الربح هو القانون الأساسي للنظرية الاقتصادية الرأسمالية ، وصاحب رأس المال ايضاً في توظيفه ، لقاء ذلك من حقه الحصول على الأرباح وهذا مايراهن عليه الكلاسيك ولكما زادت الأرباح ازداد الإنتاج.

٦- الفترة الطويلة : ان التغيرات الاقتصادية لا تحدث إلا في الفترات الطويلة أي على الأقل سنة - اوخطة خمسية .

ج ٣- حول البطالة والتضخم : تعاني مختلف دول العالم الرأسمالي والناس وغيرهم من مسألتي : البطالة عن العمل - وأزمات قبض الإنتاج ، المؤدية الى العديد من الصعوبات الاقتصادية ، لذلك تحاول كافة الدول العمل على تحقيق ماياتي :

- تحقيق العمالة الكاملة في المجتمع
- تحقيق مستويات الأسعار والأجور والسلع والخدمات بحيث تكفل التنافس
- تأمين معدلات نمو اقتصادي مستمر في الارتفاع . هذه العناوين التالية هي ماتعرف : بالثالث الصعب انه ظاهر في البطالة والتضخم لاجتماعنا به الاماندر ، وقد حدثت في سبعينيات القرن العشرين وانه ما يحدث الان في السنوات الاولى للقرن الواحد والعشرين وهو ارتفاع في المستوى العام للأسعار لعشرات المواد الضرورية هنا ياتي دور الحكومة التي تحاول التدخل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، الا انه السؤال الذي يطرح نفسه الان الى اية حدود يمكن ان يتواصل هذا التدخل ، وماهي المعايير إلا التي تحد من حجم النشاط الاقتصادي الحكومي ، وماهي مدة الاعتماد على السياسات المالية .

#### ج ٤- حول الأجور في النظام الاقتصادي المعاصر :

ان العمال طبقة اجتماعية هامة ونوعية بخاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة هذه الطبقة مؤلفه من عائلات ولديها رغبات وحاجات عديدة لذلك يشعر علماء الاقتصاد والسياسة بالقلق الدائم على نوعية الوظائف وفرص العمل وان معدلات البطالة تعد من المسائل الهامة الآن وان سوق العمل هو المصدر الدائم للخلافات والتراعات الاجتماعية والاضطرابات السياسية .

١- المستوى العام للأجور : ينظر علماء الاقتصاد إلى معدلات الأجور كمؤشر هام على قوة كسب العمال بشكل عام ، منذ قيام الثورة الصناعية في اوروبا ، طالب العمال بتحسين أجور عملهم وتقصير يوم العمل وتحسين ظروفه وتحريم عمل النساء والاطفال .

٢- ان النظام الرأسمالي أعطى الحرية بالعمل للعمال الا انهم شغلوا أبنائهم دون سن الثمانية عشر عاماً ، لقد ارتبطت الأجور بمستويات الانتاج وتطور إنتاجية العمل وتطور الآلات والمعدات لتحسين الإنتاجية .

٣- ان مستويات الأجور تتفاوت من منطقة لأخرى فهناك متوسط للأجور وهناك حوافز مادية

٤- ان الحكومات تتدخل دوماً لتحسين الأجور اليومية وان زيادة الإنتاجية تدفع الى زيادة الأجور والتي تؤثر في اية دولة كانت .

#### ج ٥- حول مفهوم الاقتصاد السوق الاجتماعي :

- إن السياسة الاقتصادية يتم رسمها على أساس البعد الاجتماعي لكافة طبقات المجتمع ، هذه السياسات تأخذ بعين الاعتبار /الدخل - الادخار - العمل - مستوى التشغيل - تأمين الخدمات - البنية التحتية - التعليم - الصحة / .

- ان هذه المؤشرات الاقتصادية تشكل جوهر البعد الاجتماعي ومن المعلوم ان العمل البشري هو مصدر القيم والإنتاج - الإنتاج الذي يشكل أساس حياة المجتمعات البشرية والإنتاج يعالج الموارد المادية والبشرية .

- إن البعد الاجتماعي للتغيرات الاقتصادية تتناول العديد من المسائل الثقافية والحرية والفكرية وحرية الإبداع - والقانونية والسياسية والدينية .

- من المعلوم ان اقتصاد السوق يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، والحرية الاقتصادية مع التدخل المحدود للحكومة .

- كانت التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية في مجال اقتصاد السوق الاجتماعي والذي كان يهدف الى :

- تحقيق النمو الاقتصادي - حيث كان اقتصاد المانيا قد دمرته الحرب العالمية الثانية

- تحقيق التشغيل الجيد - تشجيع الاستثمار وتوسيعه

- توسيع علاقات اقتصادية مع الخارج - تعميق الديمقراطية

لقد سمت سوريا سياستها الاقتصادية في المؤتمر القطري العاشر لعام ٢٠٠٥ الذي يبين اقتصاد السوق الاجتماعي لتأخذ التجربة العديد من النجاحات فمع نهاية عام ٢٠٠٨ شهد اقتصاد سورية عناصر فاعله وقوية لاقتصاد السوق الحرة الى جانب وجود دور للدولة ينسجم مع الحرية الاقتصادية .

ان التجارب العلمية الطالبه أكدت نجاح هذه التجربة والحياة تؤكد ضرورة تدخل الحكومة في العديد من المسائل الاقتصادية الاجتماعية .

ان اقتصاد السوق الاجتماعي هو محاولة توثيق بين جميع الفعاليات - والاقتصاد

ان اقتصاد السوق الاجتماعي يجمع بين قوانين الاقتصاد الحر - وغيرها من القوانين

ان اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب المشاركة بين القطاعات الاقتصادية كافة

د. يوسف حزان - د. رياض بوش